PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Hayat**
DATE:	**23-December-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**267,370**
TITLE :	**2015 is a critical year for the international oil industry**
PAGE:	**12**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Waleed Khadory**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

TOTAL
COMMITTED TO BETTER ENERGY

PRESS CLIPPING SHEET

٢٠١٥ عام مفصليّ لصناعة النفط العالميّة

وليد خدوري

■ يُعتبر عام ٢٠١٥ مرحلة مفصليّة في صناعة النفط العالمية، خصوصاً منها العربية. هي بدأت بمنافسة النفط غير التقليدي (النفط المحصور والنفط الصخري والنفط من أعماق البحار والمحيطات) للنفوط التقليدية التي تنتجها البلدان الأعضاء في «أوبك». وارتفع إنتاج النفط الصخري بسرعة إلى نحو ٤,٢ مليون برميل يومياً، ما يعني أعلى من إنتاج العراق، ثاني أكبر دولة منتجة في «أوبك». وأدى هذا التنافس إلى صراع حول الحصص، والى تدهور الأسعار من ١٠٠ دولار إلى أقل من ٤٠ دولاراً.

لم يكن تدهور الأسعار هذا، الأول من نوعه منذ أن استلمت بلدان «أوبك» في أوائل سبعينات القرن العشرين، مسؤولية إقرار الإنتاج لدولها، بدلاً من الشركات النفطية. فالأسعار انهارت في نهاية الثمانينات، بسبب ارتفاع مستوى الإنتاج من الدول غير الأعضاء في «أوبك». كما انهارت الأسعار في أواخر التسعينات، عند الأزمة المالية والاقتصادية في دول شرق آسيا.

ودفع الانهيار السعري الأخير المستمر منذ منتصف ٢٠١٤، «أوبك» إلى رفض الاستمرار في أداء دور المنتج المرجح في الأسواق، بمعنى رفض البلدان الأعضاء في المنظمة خفض الإنتاج من جانب واحد، خصوصاً فيما تتراوح كلفة إنتاج النفط عندهم حول ١٠ دولارات للبرميل، في حين تتراوح كلفة الإنتاج عند دول النفط غير التقليدي حول ٣٠ دولاراً للبرميل.

وطرح عدد من وزراء المنظمة سؤالين: الأول، لماذا يجب أن يخفض البلدان الأعضاء في «أوبك» إنتاجهم لوحدهم من دون أن تتحمل الدول غير الأعضاء أي مسؤولية في هذا الصدد، خصوصاً أن حصة «أوبك» من الأسواق العالمية تدهورت من ثلثي الإنتاج العالمي إلى نحو الثلث حالياً؟ والسؤال الثاني: لماذا تستطيع الدول غير الأعضاء في المنظمة ذات تكاليف الإنتاج العالية الإنتاج باقصى طاقاتها، بينما يُطلب من دول «أوبك» ذات تكاليف الإنتاج المنخفضة خفض الإنتاج انفرادياً من أجل زيادة الأسعار بما يسمح للدول ذات تكاليف الإنتاج العالية بتوسيع حصصها في الأسواق على حساب بلدان المنظمة؟

استمرت الحرب السعرية طوال ٢٠١٥ من دون أي بصيص أمل بتحسّن جذري في الأسعار. والسبب، ارتفاع المخزون التجاري العالمي إلى مستويات قياسية من جهة، وانخفاض نسبة زيادة الطلب العالمي من جهة أخرى، بسبب الأزمات المالية والاقتصادية في الأسواق الصناعية الغربية الرئيسة، إضافة إلى السوق الصينية التي اتجهت إليها غالبية الصادرات النفطية في الأعوام القليلة الأخيرة.

توقعات متناقضة

وتبقى التوقعات حول الأسواق والأسعار لعام ٢٠١٦ متناقضة وغير واضحة. والسؤال الأهم: متى وكم سينخفض المخزون النفطي التجاري العالمي الذي يضغط باستمرار على الأسواق؟ تشير المعلومات إلى أن المخزون مرتفع في شكل لم تبقَ طاقة فائضة للخزانات البرية، فلجأت الشركات إلى تخزين النفوط في الناقلات. والسؤال الثاني: متى سيرتفع النمو الاقتصادي العالمي إلى مستويات عالية، بما يؤدي إلى ازدياد الطلب على النفط؟ يتراوح النمو الاقتصادي في غالبية الدول الصناعية الغربية حول اثنين إلى ثلاثة في المئة تقريباً، باستثناء الصين.

لكنّ هناك مشكلتين في الصين: انخفض النمو من مستوياته السنوية العالية جداً، فوق ثمانية في المئة إلى نحو سبعة في المئة. وعلى رغم هذا المستوى العالي، يُلاحظ أن نسبة زيادة النمو في انخفاض مستمر. والمشكلة الثانية تدور حول التوقعات بتغييرات أساسية في الاقتصاد الصيني، إذ ثمة الكلام عن قناعات عند قيادة الحزب الشيوعي بتحول كبير في الاقتصاد، فبدلاً من استمرار النهج الشيوعي في إصدار الأوامر من القمة (القيادة الحزبية) إلى أسفل الهرم (عامة الشعب)، وبدلاً من أن يكون محور الاقتصاد الصادرات الصناعية، ينظر الآن في تحولات جذرية يكون الاهتمام الاقتصادي الرئيس فيها لإعطاء صلاحيات أوسع للقاعدة التجارية من تعاونيات وتجار صغار محليين، ليزودوا الأسواق المحلية بما تحتاجه من بضائع استهلاكية. وفي حال تبني الصين هذه السياسة الاقتصادية الجديدة، بدلاً من الإستمرار في تصدير الإنتاج الصناعي الضخم، يُتوقّع أن يؤدي الأمر إلى تغيير أنماط استهلاك الطاقة في الصين.

المنتجون العرب

كانت لانهيار أسعار النفط بنحو ٥٠ – ٦٠ في المئة، آثاره المهمة في اقتصاد الدول العربية. فمن ناحية، حدث الانهيار السعري في وقت تضعضع كيان بعض الدول النفطية الكبرى، مثل العراق وليبيا، اللذين فقدا مقوماتهما وباتا يواجهان خطر التفتيت. وتركت هذه التطورات بصماتها على القطاع النفطي. ففي ليبيا، مثلاً، غير معروف لمن تعمل مؤسسة النفط الوطنية الليبية؟ فهل هي تابعة لحكومة طرابلس أو لحكومة برقة؟ واستطاعت الميليشيات تهريب بعض الشحنات النفطية لحسابها الخاص.

أما في العراق، فهناك تصدير النفط الجاري رسمياً عبر مؤسسة «سومو» التابعة للحكومة الفيديرالية، إلا أن العديد من موظفيها أحيلوا إلى محاكم بتهم الفساد بعد خروج نوري المالكي من رئاسة الوزراء. وهناك النفط الذي تصدره حكومة إقليم كردستان. وهناك أيضاً النفط الذي سرقته ميليشيات «داعش» وهربته داخلياً وإلى دول مجاورة. وتدل وثائق رسمية عراقية كشفها أعضاء في مجلس النواب، على أكبر فضيحة سرقة في التاريخ. ففي حين بلغت قيمة الريع النفطي العراقي منذ الاحتلال في ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٥ نحو ٨٠٠ بليون دولار، اختفت بسرقات وتبييض أموال ٤٢٠ بليون دولار خلال فترة السنوات الست لحكم المالكي. ويُذكَر أن كميات كبيرة من النفط المهرب اشترته مصاف إسرائيلية بحسوم عالية. وهذه ظاهرة جديدة في المنطقة.

انتهى عام ٢٠١٥ باتفاق قمة التغير المناخي المنعقد في باريس، الذي وافقت فيه ١٩٥ دولة على الحدّ من ارتفاع درجات الحرارة بحلول ٢٠٥٠ إلى أقل من درجتين مئويتين. وسيدخل الاتفاق حيّز التنفيذ عام ٢٠٢٠، وجزء منه ملزم، والجزء الآخر طوعي. وتتضمن الإجراءات المتفق عليها وضع سقف لانبعاث الغازات خلال النصف الثاني من القرن. وسيُرصَد مبلغ بليون دولار سنوياً، لمساعدة الدول النامية لتمويل البرنامج. وحضّ المؤتمر على استعمال الطاقات غير الناضبة وخفض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون.

هذا الإعلان غير المسبوق يشكل تحدياً واضحاً لصناعة النفط العالمية والعربية. ويشكل تحدياً للصناعة البترولية بخفض استهلاك الطاقات الهيدروكربونية. وسيؤدي الاتفاق إلى توجه الاستثمارات نحو الطاقات البديلة وخفض استهلاك البترول. من ثم، فإن التهديد الموجّه إلى الصناعة البترولية، المتّهمة بتلويث المناخ، هو تهديد بعيد المدى سيعتمد أولاً على تكثيف الاستثمار في الطاقات البديلة وعلى التقليص التدريجي لاستهلاك البترول. وهذه الخطوات ستتطلب عقوداً لتنفيذها. لقد شكلت قمة باريس تهديداً واضحاً للصناعة النفطية، سنتلمس آثارها خلال العقود المقبلة.

---

* كاتب عراقي متخصص بشؤون الطاقة